

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة الاتحاد
الروسي له في آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت مسؤوليتي، وبعد
التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



الرجاء إعادة استعمال الورق

150713 120713 13-37494 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة الاتحاد الروسي (آذار/مارس ٢٠١٣)

مقدمة

اضطلع مجلس الأمن تحت رئاسة الاتحاد الروسي ببرنامج عمل حافل في أثناء شهر آذار/مارس ٢٠١٣. فقد عقد المجلس ٣٤ جلسة ومشاورة مغلقة. واتخذ ستة قرارات واتفق على ثمانية بيانات صحفية.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٥ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة مفتوحة من الأمين العام الذي قام بعرض تقريره الخاص عن الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/119). وأطلع الأمين العام المجلس على الجهود التي بذلها والتي أسفرت عن توقيع ١١ من قادة البلدان المنطقة، في ٢٤ شباط/فبراير، في أديس أبابا، على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأكد الأمين العام أن تلك الوثيقة توفر نهجا شاملا مبتكرا إزاء الحالة المثيرة للقلق التي يشهدها الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ يتوخى ذلك النهج مجموعة من الإجراءات تتخذ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ومجموعة من التوصيات المتعلقة بالدعم اللازم من المجتمع الدولي لتنفيذ الإطار. وأوضح أن من بين تلك التوصيات القرار المتعلق بتعيين مبعوث خاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والاقتراح الداعي إلى تعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق نشر لواء للتدخل تكون مهمته إنفاذ السلام.

وأعرب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن امتنان حكومته للمشاركة الشخصية للأمين العام في عملية إعداد الإطار والتوقيع عليه، ودعا مجلس الأمن إلى الإذن بنشر لواء التدخل على سبيل الاستعجال بالنظر إلى أن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية آخذة في التدهور. وفي إطار المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أشاد أعضاء المجلس بالجهود التي بذلها الأمين العام وفريقه بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتراع، والتي أدت إلى التوقيع على الإطار. وشددوا على أهمية التنفيذ

الصارم من جانب جميع الأطراف الموقعة. وذكر أحد الأعضاء أن الإطار ينبغي ألا يحل محل مبادرات السلام الإقليمية الجارية، بل ينبغي أن يعتمد على ما تم تحقيقه وأن يعطي زخماً للعملية برمتها.

وأبدى أعضاء المجلس عموماً تأييدهم للتوصيات الداعية إلى تنفيذ ولاية البعثة من أجل تمكينها من النهوض بتنفيذ مهامها المتعلقة بحماية المدنيين. وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن القلق إزاء إمكانية نشر لواء التدخل المقترح الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الخاص، بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالنظر إلى ما يمكن أن يترتب من آثار على تكليف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بدور يتصل بإنفاذ السلام، والآثار المحتمل لذلك على المبادئ التي تأخذ بها الأمم المتحدة فيما يتصل بحفظ السلام على وجه العموم. وأيد آخرون إمكانية نشر لواء التدخل كوسيلة لإنهاء حلقة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شريطة أن تتخذ تدابير مناسبة للتخفيف من مخاطر ذلك على المدنيين وجميع موظفي الأمم المتحدة.

وفي ٦ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد للشرطة في البعثة. وفي أعقاب جلسة إحاطة عقدها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفيه لادسو، وأخرى عقدها المستشار العسكري، الفريق بابكر غاي، جرى تبادل للآراء بشأن التفاصيل التقنية لنشر لواء التدخل في المستقبل.

وفي ٢٢ آذار/مارس، أصدر المجلس بياناً صحفياً رحب فيه بتسليم بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وأشاد بجميع ضحايا الجرائم الخطيرة التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي حظيت باهتمام دولي. وأعرب أعضاء المجلس في البيان عن تقديرهم لحكومات رواندا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك للمحكمة الجنائية الدولية، على تيسير تسليم السيد نتاغاندا إلى المحكمة. وذكر الأعضاء أنهم ينظرون إلى تسليم السيد نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتباره خطوة إيجابية على طريق تحقيق العدالة الجنائية الدولية وإعادة إرساء السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار الأعضاء إلى أنه لا بد من محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية، فضلاً عن العنف ضد الأطفال، وأعمال العنف الجنسي والجنساني. وأشاروا أيضاً إلى أن قائد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، سيلفستر موداكومورا، ما زال طليقاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٨ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي وضع فيه نهجا شاملا يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى عن طريق أمور، من بينها القيام، على أساس استثنائي ودون إرساء أي سابقة أو المساس بمبادئ حفظ السلام المتفق عليها، بتشكيل لواء للتدخل يلحق بالبعثة من أجل التصدي لمشكلة الجماعات المسلحة. وأخذ الكلمة عدد من أعضاء المجلس. فأثنى بعضهم على قرار تشكيل لواء التدخل الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الخاص، بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بينما أعرب البعض الآخر عن قلقه إزاء الأثر المحتمل لذلك على مبادئ حفظ السلام التي تأخذ بها الأمم المتحدة. وجرى التشديد على ضرورة أن يركز اللواء على القوى السلبية التي لا تزال ناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأضاف أحد أعضاء المجلس أن اللواء ينبغي أن يعزز عملية السلام في المنطقة، بما في ذلك محادثات كمبالا. وأعرب وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ريموند تشيياندا نتونغامولونغو، عن الامتنان لإصدار المجلس الإذن بتشكيل لواء التدخل، حسب ما طلبته حكومة بلده، وللجهود الأخرى التي بذلتها الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية للمساعدة في حماية سلامة بلده الإقليمية وتعزيز السلام والاستقرار.

غينيا - بيساو

في ٦ آذار/مارس، وفي إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون، بعرض تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/123)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، وأكد أن التقدم المحرز في هذا الصدد كان محدوداً. فما زال أصحاب المصلحة الوطنيون منقسمين وما زالت القوات العسكرية تتدخل في الشؤون السياسية، فيما ظل الشركاء الدوليون عاجزين عن وضع تقييم موحد للحالة في الميدان والتحديات القائمة على أرض الواقع. وتم التأكيد على أن العمل لا يزال جارياً لوضع الصيغة النهائية للتقرير الموحد لبعثة التقييم المشتركة التي أوفدها إلى غينيا - بيساو الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، علماً بأن الهدف من التقرير هو التوصل إلى فهم مشترك. وأعرب الأمين العام المساعد عن الارتياح إزاء إعلان صندوق النقد الدولي استئناف أنشطته في البلد.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالقرار الذي اتخذته رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتمديد الفترة الانتقالية في غينيا - بيساو، ودعوتهم الرئيس الانتقالي إلى أن يقترح على الجمعية الوطنية في البلد مشروعا منقحا لخريطة طريق تتعلق بالفترة الانتقالية من أجل الإعداد لانتخابات عامة حرة ونزيهة وشفافة وإجراء تلك الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٣. وجرى التشديد أيضا على الضرورة الملحة لتلك الانتخابات.

الصومال

في ٦ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يواصل تزويد البعثة بمجموعة عناصر الدعم اللوجستي. وأيد المجلس في القرار اقتراح الأمين العام الداعي إلى الاستعاضة عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ببعثة سياسية خاصة موسعة جديدة، وقرر إدماج فريق الأمم المتحدة القطري ضمن البعثة الجديدة تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام. وقرر المجلس أن يقوم مدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال برفع التقارير إلى الممثل الخاص فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها المكتب للبعثة السياسية الخاصة الجديدة، على أن يظل المكتب محتفظا بعلاقة التسلسل الإداري المنفصلة التي تربطه بإدارة الدعم الميداني في نيويورك فيما يتصل بمهمته الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقرر المجلس أيضا أن يرفع جزئيا لمدة ١٢ شهرا حظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد، ولا سيما الحظر المفروض على إمدادات محددة يكون الغرض منها حصرها هو تطوير قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية وتوفير الأمن للشعب الصومالي. واتفق المجلس أيضا مع الأمين العام في أن الظروف السائدة في الصومال لا تزال غير ملائمة لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن طلب إليه أن يبقى هذه المسألة قيد الاستعراض، وذلك بسبل منها وضع معايير لتحديد الوقت قد يكون من المناسب فيه نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

الجزءات المتعلقة بالصومال/إريتريا

في ١٢ آذار/مارس، قام الممثل الدائم لجمهورية كوريا، كيم سوك، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، بتقديم إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بشأن العمل الذي أنجزته اللجنة في فترة الـ ١٢٠ يوما الماضية، مع التركيز على المشاورات غير الرسمية التي أجرتها في ١٥ شباط/فبراير، والنتائج والتوصيات التي عرضها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في إحاطة منتصف المدة.

وأقر أعضاء المجلس بأن الحالة الأمنية في الصومال لا تزال متقلبة وأن من الضروري للنهوض بعملية السلام الصومالية أن يجري التقيد على نحو صارم بنظم الجزاءات، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة والفحم، إلى جانب الجزاءات الفردية. وفي حين أشاد معظم الأعضاء بالتعليق الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، بالنظر إلى أنه يهدف إلى تعزيز قطاع الأمن في الصومال، رأى بعض الأعضاء الآخرين في المجلس أن هذه الخطوة سابقة لأوانها، بسبب مخاطر انتشار الأسلحة.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالمعلومات التي قدمها فريق الرصد بشأن تحسين علاقاته مع حكومة إريتريا. ودعا بعض الأعضاء أسمرة إلى الوفاء بالتزامها بالاجتماع بالفريق في إريتريا في أقرب وقت ممكن.

السودان وجنوب السودان

في ١٢ آذار/مارس، قام المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هابيلي منكريوس، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفيه لادسو، بتقديم إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته. ووصف المبعوث الخاص اعتماد الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٨ آذار/مارس، للقرارات المتعلقة بإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بأنه ”تطور إيجابي للغاية“. وأعرب أيضا عن أمله في أن يؤدي القيام في ١٢ آذار/مارس باعتماد المصفوفة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى دفع عجلة تنفيذ تلك الاتفاقات. وشدد في الوقت نفسه على أن ثمة مسألتين معلقتين تؤثران تأثيرا قويا في العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وهما النزاع الدائر في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والتأخر في تنفيذ الترتيبات المؤقتة لتسوية الوضع النهائي لأبيي وإحراز تقدم في هذا الصدد. وأكد المبعوث الخاص على أن بدء المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية يفتح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية وبهيئ المناخ المؤاتي للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في المنطقتين.

وقدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية على أرض الواقع. ووصف القرارات التي اتخذتها الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٨ آذار/مارس بأنها خطوة حاسمة في بناء الثقة بين السودان وجنوب السودان، وقدم بيانا بالخطوات المتخذة والمتوقعة من البلدين وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للمضي قدما على نحو فعال في إنشاء

المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وفقا للأطر الزمنية المتفق عليها.

ودعا أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل والآني لترتيبات ٨ و ١٢ آذار/مارس وجميع اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بما في ذلك سحب الطرفين لجميع القوات التابعة لهما من المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، واستئناف إنتاج النفط. وشددوا على الحاجة إلى بدء المفاوضات السياسية المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، والاتفاق على وقف الأعمال العدائية، ومعالجة الحالة الإنسانية في المنطقتين.

وتشكك بعض أعضاء المجلس في مدى استعداد الطرفين لتنفيذ الاتفاقات الأخيرة، مشيرين إلى سجلهما السابق في عدم الامتثال للترتيبات التي يتم التوصل إليها، وشددوا على ضرورة بذل ضغط من جانب المجلس من أجل كفالة الوفاء بالقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأكد أعضاء آخرون على أهمية أن يتوخى المجلس التوازن وعدم الانحياز فيما يتعلق بالطرفين، وأن يشجع على زيادة تفاعلهم البناء من أجل التوصل إلى حلول للمسائل المعلقة تلقى قبولا لدى الطرفين.

وفي ٢٧ آذار/مارس، وفي أثناء جلسة تحاور غير رسمية عقدت مع المجلس، أثنى رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تابو مبيكي، على التقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ اتفاقي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣ المبرمين بين السودان وجنوب السودان، ولا سيما فيما يتعلق بأمن الحدود. وأعرب عن الأمل في استئناف المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في وقت مبكر بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ومعالجة الحالة الإنسانية في هاتين المنطقتين. وأعرب عن اعتقاده بأن كلا من السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال يرغب في التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية، وعن تفاؤله بشأن إمكان أن يساعد فريق الاتحاد الأفريقي على بناء ما يكفي من الثقة بين الجانبين للاتفاق على ذلك. وشدد أيضا على الحاجة إلى تنفيذ الترتيبات المؤقتة وتحقيق استقرار الأوضاع في منطقة أبيي. وشدد رئيس فريق الاتحاد الأفريقي على الضرورة البالغة لاستمرار المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بشأن الوضع النهائي للمنطقة، التي يتوقف تقدمها على مواصلة تحسين العلاقات الثنائية. ودعا المجلس إلى الاستجابة إلى طلب السودان وجنوب السودان والقوة المتعلق بإنشاء قوة حماية تخص الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وشدد أيضا على الحاجة إلى دعم النداء المشترك الموجه من جوبا

والخرطوم لالتماس المساعدة المالية للبلدين والتشجيع على التخفيف من ديون السودان الخارجية. وحث رئيس الفريق على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان وقال إنها تؤدي إلى نتائج عكسية ووصفها بأنها مجردة من أي منطق. وحذر من إمكانية أن يحاول "المفسدون" عرقلة عملية السلام بين السودان وجنوب السودان. وذكر أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال ترغب في المشاركة في المناقشات المتعلقة بأنشطة الآلية المشتركة.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تفعيل الاتفاقات المبرمة بين الخرطوم وجوبا، ولا سيما المتعلقة منها بأمن الحدود واستئناف إنتاج النفط، وشددوا على أهمية تنفيذها. وأشاروا إلى الجهود التي يبذلها الطرفان في البحث عن حلول مستدامة للمسائل الرئيسية المعلقة، بما في ذلك إنشاء المؤسسات المؤقتة لمنطقة أبيي وتحديد مركزها النهائي، وأكدوا من جديد دعمهم لوساطة فريق الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص. وأعرب المجلس عن تطلعه إلى بدء المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في وقت مبكر. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة الوقف الفوري للدعم الخارجي المقدم إلى المتمردين وطلبوا إليهم التخلي عن خططهم الرامية إلى إسقاط الحكومة في الخرطوم بالقوة. ودعوا أيضا إلى حشد المساعدات المالية للبلدين، والتخفيف من ديون السودان الخارجية، ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة عليه. وشدد أعضاء آخرون على الحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأعربوا عن أسفهم لعمليات القصف الجوي في المنطقتين، ودعوا السودان إلى التعاون التام مع الأمم المتحدة لإفساح المجال أمام وصول إمدادات الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى السكان المتضررين بصورة فورية.

سيراليون

في ١٣ آذار/مارس، قام الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ينس أندرس تويبرغ - فراندزن، في جلسة إحاطة مفتوحة، بعرض التقرير العاشر للأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2013/118). وأكد أنه على الرغم من أن البلد قد حقق تقدما على مدى العقد الماضي، فإن التحديات لا تزال قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وشدد على وجوب التصدي للانقسام السياسي وما يجري من استقطاب على أسس عرقية إقليمية. وأضاف أنه يجب تعزيز المؤسسات الوطنية في سيراليون، بما يشمل قطاعي العدالة والأمن، لكي يتسنى لكل منها الاضطلاع على نحو فعال بالمسؤوليات المنوطة به. وذكر أن الفقر وبطالة الشباب

ما زالا يشكلان اثنين من التحديات الخطيرة. وأوضح أن القصد من الأولويات المحددة في خطة الحكومة لتحقيق الازدهار هو إنجاز الأهداف المذكورة وغيرها من الأهداف الرئيسية. وقال إنه على الرغم من قيام الحكومة بدور قيادي، فإن المساعدة الدولية لا تزال ضرورية للغاية. واحتتم الممثل التنفيذي كلامه قائلاً إنه من المناسب البدء في نقل المسؤوليات تدريجياً من المكتب إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وشدد على أهمية تقديم الدعم من جانب الشركاء الدوليين الآخرين من أجل استمرار التنمية في سيراليون، في ضوء خفض حجم المكتب.

وقام الممثل الدائم لكندا، غيـرمو ريشينسكي، بصفته رئيس التشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، بتسليط الضوء على المجالات ذات الأولوية للتشكيلة في المستقبل القريب من أجل دعم العملية الانتقالية، بما في ذلك الدعوة إلى توفير الموارد اللازمة لسد الثغرات التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخفض حجم المكتب.

واستمع المجلس أيضاً إلى وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، سامورا م. و. كامارا، الذي أكد لمجلس الأمن استعداد حكومته للتعاون مع المجلس، كما أكد رغبتها في ذلك واهتمامها به، بهدف كفالة سلاسة انتقال المسؤوليات من المكتب إلى نظام المنسق المقيم، الأمر الذي من شأنه في نهاية المطاف أن يشكل علامة على نجاح المكتب في أداء مهمته، ونجاح أنشطة الأمم المتحدة عموماً في مجال حفظ السلام وبناء السلام في سيراليون.

وفي المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أشاد أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته سيراليون واتفقوا على أن المكتب قد أنجزت ولايته، وينبغي أن تنتقل مسؤولياته على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

وفي ٢٦ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، الذي مدد بموجبه ولاية المكتب لمدة سنة واحدة، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، وقرر أن يتم سحب المكتب بالكامل بحلول ذلك التاريخ. وأعرب الممثل الدائم لسيراليون عن التقدير لاستمرار دعم المجلس للجهود التي يبذلها بلده.

ليبيا

في ١٤ آذار/مارس، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، طارق متري، إحاطة إلى المجلس عن التطورات الأخيرة في ليبيا. وأثنى على الرئيس محمد المقرئ ورئيس الوزراء علي زيدان على الجهود التي يبذلانها من أجل نزع فتيل التوترات وتوفير تدابير أمنية فعالة في أثناء الذكرى السنوية للثورة الليبية، مما حافظ على

الاستقرار في البلد. وقال الممثل الخاص إن الأمم المتحدة قد حثت على توخي الحذر في اعتماد قانون العزل السياسي. وأعرب عن سروره لملاحظة أن الحكومة قد اتخذت تدابير للتعجيل بالتدقيق في حالات المحتجزين ونقلهم إلى مرافق احتجاز تخضع لسيطرة الدولة. وقال إنه على الرغم من أن الشعب الليبي قد قطع شوطا طويلا "منذ تحرير البلد قبل ١٧ شهرا"، فإن المشاكل الأمنية لا تزال هائلة ويمكن القول بأنها تشكل مصدر القلق الرئيسي لمعظم الليبيين. وأشار إلى أن البلد لا يزال به فيض من الأسلحة والذخائر غير المؤمنة التي ما زالت تشكل خطرا أمنيا على الصعيد الإقليمي، بالنظر إلى أن حدود ليبيا سهلة الاختراق. وأضاف أن ضعف مؤسسات الدولة وآليات تنسيق الشؤون الأمنية لا يزال يحول دون إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتحسين الحالة الأمنية غير المستقرة في البلد. وأشار في هذا الصدد إلى أن حماية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تتطلب إجراء حوار يضم كافة الأطراف ويفضي إلى المصالحة الوطنية الحقيقية. وقال إنه على الرغم من هذه الصعوبات، فإن الحكومة قد عقدت العزم على المضي قدما نحو تعزيز الأمن والتصدي لانتشار الأسلحة ووجود الجماعات المسلحة، وسوف تواصل البعثة تقديم المساعدة في هذا الصدد. وأضاف الممثل الخاص أنه بالنظر إلى التركة التي خلفها النظام السابق للشعب الليبي، فإن عملية التحول الديمقراطي سوف تواجه بالتأكيد مجموعة من العقبات التي تتطلب استجابات طويلة الأجل.

واتخذ المجلس القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، وولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأجرى تعديلات تتعلق بإمدادات المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصرا في الأغراض الإنسانية أو الوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدات فنية أو تدريب. وأدلى بكلمة أمام المجلس كل من رئيس وزراء ليبيا والممثل الدائم لرواندا، يوجين - ريتشارد غاسانا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للأنشطة التي تضطلع بها البعثة وسلطوا الضوء على الدور الهام الذي تؤديه في تحقيق استقرار الحالة في ليبيا، ودعم التحول الديمقراطي، والتغلب على التحديات الخطيرة التي تواجه البلد. ونوه بعض أعضاء المجلس بالتقدم الذي تحرزه ليبيا في المضي قدما بالمرحلة الانتقالية. وأثار البعض الآخر شواغل محددة بشأن الحالة الأمنية في البلد، ولا سيما في الجزء الشرقي منه، وكذلك على طول الحدود الجنوبية، وبشأن انتشار الأسلحة، وإساءة معاملة المحتجزين، واستمرار الاحتجاز دون مراعاة الأصول القانونية. وتم التشديد على ضرورة إرساء عملية المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل في البلد. وسلط الضوء أيضا على أهمية التنفيذ الصارم لنظام الجزاءات.

مالي

في ١٨ آذار/مارس، قدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس، إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بشأن الحالة الإنسانية في مالي. فأشارت إلى أن الحالة الإنسانية في مالي تعزى جزئيا لحالة الضعف المستمرة في البلد، فضلا عن الاضطراب السياسي، وارتفاع مستوى العنف والصراع الذي أعقب انقلاب آذار/مارس ٢٠١٢ وما تلاه من قتال بين الطوارق وجماعات العنف المتطرفة. وأضافت أن أكثر من ٤٤٧ ٠٠٠ مالي قد شردوا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مما يلقي بعبء هائل على المجتمعات المضيفة في وسط وجنوب مالي والدول المجاورة لها. وأشارت إلى تقارير تفيد بارتفاع عدد العائدين بعد بدء العملية العسكرية الفرنسية والمالية، ولكنها شددت على أنه من المرجح أن يظل مئات الآلاف من الأشخاص مشردين في المستقبل المنظور. وأوضحت أنه لم يجر تمويل سوى ١٥ في المائة من الاحتياجات التي شملها النداء الإنساني لعام ٢٠١٣. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، كما أعربوا عن دعمهم للعمل الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية في مالي. وتم التشديد على أنه لا بد، من أجل إيجاد حل شامل للأزمة في مالي، من معالجة المسائل الأساسية التي تسببت فيها.

وفي ٢٧ آذار/مارس، قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، بتقديم إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بشأن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في مالي، وسلطا الضوء على الملاحظات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)، بما يشمل خيارين يتعلقان بإمكانية مشاركة الأمم المتحدة في البلد. وجرى التشديد على أنه من الضروري للغاية في إطار التفاعل بين الأولويات السياسية والأمنية كفالة ألا تنتقص ضرورة توفير الأمن من ضرورة إحراز التقدم السياسي في مالي. وقال الأمين العام المساعد إن المسألة الرئيسية المطروحة على المجلس تتعلق بالمدى الذي يمكن، أو ينبغي، في حدوده أن تضطلع الأمم المتحدة بالمسؤولية عن توفير الأمن وتحقيق الاستقرار، في ضوء الجهود العسكرية الفرنسية. وشدد أعضاء المجلس على أهمية المصالحة الوطنية والحوار في مالي. وجرى تبادل أولي للآراء بشأن الخيارات المتعلقة بإمكانية مشاركة الأمم المتحدة في مالي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٠ آذار/مارس، وفي إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مارغريت فوغت، بإبلاغ أعضاء المجلس بقيام المتمردين من تحالف سيليكيا بشن هجمات جديدة والاستيلاء على المدن مجددا. وقالت إن المتمردين أصدروا في ١٧ آذار/مارس إنذارا نهائيا يشتمل على عدد من الشروط وهددوا بالزحف نحو بانغي إذا ما لم تتم تلبية تلك الشروط في خلال ٧٢ ساعة. وأعربت عن قلقها الشديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية، بما في ذلك الأزمة الغذائية الوشيكة، كما أشارت إلى تقارير تفيد بوقوع انتهاكات وإساءات جسيمة تتعلق بحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتحالف سيليكيا. وأكدت على ضرورة أن تبدي جميع الأطراف في اتفاقات سلام ليرفيل المبرمة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ التزامها بتلك الاتفاقات من خلال إجراءات ملموسة.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكرروا التأكيد على دعمهم لعملية سلام ليرفيل، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودعوا الحكومة والتحالف إلى الامتثال بنية حسنة لالتزاماتها. وحثوا الأطراف المتنازعة على وقف الأعمال العدائية فورا، والسعي إلى تحقيق تسوية من خلال المفاوضات السياسية.

وفي أعقاب المناقشة، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه الهجمات التي شنها التحالف مؤخرا، وشدد على ضرورة أن تفي جميع الأطراف في اتفاقات ليرفيل بالتزاماتها، وأثنى على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة، ودعا جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق، وحماية الممتلكات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، ودعا قيادة تحالف سيليكيا وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى كفالة احترام قواهما لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي ٢٢ آذار/مارس، وفي إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، أبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية المجلس بأنه بعد انقضاء مهلة الـ ٧٢ ساعة استأنف متمردو التحالف زحفهم نحو بانغي دون أن يواجهوا مقاومة من جانب جيش الحكومة أو قوات حفظ السلام الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وذكر أن قوات

الحكومة وقوات حفظ السلام الإقليمية قد احتلت مواقع استراتيجية استعدادا لشن هجوم محتمل على العاصمة.

ودعا أعضاء المجلس الأطراف المتنازعة إلى التنفيذ الكامل للالتزاماتها بموجب اتفاقات ليرفيل، والوقف الفوري للأعمال العدائية، وإيجاد حل للأزمة عن طريق المفاوضات. وأثنت الوفود على الدعم الذي تقدمه لعملية السلام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، وأعربت مجددا عن قلقها إزاء سوء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ٢٢ آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه عن القلق الشديد إزاء تقدم الجماعات المسلحة نحو بانغي والعواقب الإنسانية الناجمة عن ذلك، وأشار إلى البيان الصحفي المؤرخ ٢٠ آذار/مارس، ولا سيما ضرورة أن تفي جميع الأطراف في اتفاقات ليرفيل بالتزاماتها، ودعاها إلى الامتناع عن أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين، وإلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق، وأشار إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإساءات المرتكبة في هذا الصدد.

وفي ٢٥ آذار/مارس، وعقب مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته بشأن ليريا، قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بإبلاغ المجلس بأن متمردي تحالف سيليكاف قد دخلوا بانغي واستولوا في ٢٤ آذار/مارس على القصر الرئاسي. وقال إن ثلاثة عشر من أعضاء وحدة التدريب التابعة لجنوب أفريقيا قد توفوا في أثناء عملية الاستيلاء على العاصمة. وأضاف أن الرئيس فرانسوا بوزيزي يقال إنه قد فرَّ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الكاميرون. وقام قائد التحالف، ميشيل دجوتودجيا، بتنصيب نفسه رئيسا جديدا لجمهورية أفريقيا الوسطى، وأعلن عن استمرار سريان اتفاقات ليرفيل، كما أبقى على رئيس الوزراء الانتقالي، نيكولا تيانغاي، كرئيس لحكومة الوحدة الوطنية. وأوضح الأمين العام المساعد أن بعض التقارير تشير إلى وجود انقسامات داخل التحالف. وأفاد بأنه عند دخول المتمردين إلى المدينة وقعت أعمال نهب واسع النطاق للممتلكات في بانغي، بما في ذلك في بعض أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة. وقال إنه سيجري إجلاء معظم الموظفين الدوليين ومعاليتهم، مع الإبقاء على ٤٠ من موظفي الأمم المتحدة الرئيسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وذكر الأمين العام المساعد أن زيادة التدهور في الحالة الأمنية تعوق بشكل خطير الجهود الإنسانية في بانغي.

وأدان أعضاء المجلس الاستيلاء على السلطة بالقوة من جانب تحالف سيليك، وما تلى ذلك من أعمال عنف ونهب. وأعربوا للحكومة وشعب جنوب أفريقيا عن صادق تعازيهم في وفاة وإصابة جنود جنوب أفريقيا. وأكدوا من جديد على دعمهم المستمر لاتفاقات ليرفيل بوصفها أساسا صالحا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية والعسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ٢٥ آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا دعا فيه إلى إعادة إرساء سيادة القانون والنظام الدستوري، وتنفيذ اتفاقات ليرفيل باعتبارها إطار الانتقال السياسي، وأكد من جديد على الدور الهام الذي تقوم به في هذه العملية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي، وأشار إلى قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتعليق مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي والقرار الذي اتخذته الاتحاد مؤخرا ضد قادة تحالف سيليك، ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الطوائف الأجنبية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكرر التأكيد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والاعتداءات.

جنوب السودان

في ٢١ آذار/مارس، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلدا جونسون، في إحاطة إعلامية مفتوحة للمجلس، إلى أن البلد ما زال يواجه تحديات متعددة رغم التقدم الذي تحقق في بعض المجالات. وذكرت أن الحالة في البلد لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. وأعربت عن القلق إزاء انتشار الأسلحة وإزاء أنشطة الجماعات المسلحة، والانقسامات السياسية العميقة، والعنف الطائفي، والتراعات المتعلقة بالأراضي في العديد من المناطق مما يشكل تهديدات خطيرة للسكان المدنيين. وقالت إن الحالة الإنسانية لا تزال صعبة في جنوب السودان، وإن الجهات الفاعلة الإنسانية تفيد بوجود عوائق تعترض عملها. وأضافت أن من بين الأمور التي تثير القلق أيضا ازدياد التقارير التي تفيد بوجود أخطار تهدد حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان في جنوب السودان، فضلا عن ظاهرة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأوضحت أن البيئة التشغيلية للأمم المتحدة أصبحت أكثر صعوبة بسبب عدد من الانتهاكات الجسيمة لاتفاق مركز القوات. وقد وقع أفزع تلك الانتهاكات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عندما أسقطت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان

طائرة مروحية تابعة للبعثة، فقتل أربعة أفراد روسيين من طاقمها. وشددت الممثلة الخاصة على أن الأمم المتحدة قد حثت على أن تجري الحكومة تحقيقا سريعا وشفافا، وسوف تنشر عما قريب نتائج التحقيق الداخلي الخاص بها. وقدمت إحاطة إلى المجلس بشأن إصلاح القطاع الأمني والتقدم المحرز نحو إنشاء المؤسسات الوطنية. وأشارت إلى أن الجمعية التشريعية قد بدأت القيام بالمزيد من إجراءات الرقابة الفعالة، بما يشمل مهام مراجعة الحسابات والميزنة. وقالت إن البعثة بدأت تأخذ أيضا بتدابير إضافية لضمان أمن الطيران.

وأقر وكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي في جنوب السودان، تشارلز مانيانغ داوول، بأن جنوب السودان ما زال يواجه الكثير من التحديات. وما زال البلد عاكفا على بناء المؤسسات الوطنية، بالرغم من وجود تحديات داخلية وخارجية عديدة. وشدد على أن ثمة حاجة ماسة إلى عملية مصالحة وطنية شاملة، كما تلزم استثمارات كبيرة من جانب الأطراف الأخرى ودعم مستمر من البعثة من أجل مساعدة الدولة التي يبلغ عمرها ١٨ شهرا في بسط سلطتها وتنمية قدرتها على حكم المناطق المضطربة.

وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف داخل جنوب السودان، وأشاروا إلى الآثار التي تخلفها التوترات بين الشمال والجنوب على جنوب السودان. وأكدوا ضرورة أن تقوم سلطات جنوب السودان بإزالة جميع العقبات التي تعترض الأنشطة الإنسانية. وأكدوا على أن الحكومة مسؤولة مسؤولية رئيسية عن حماية المدنيين. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد. وأعربوا مجددا عن تعازيهم لحكومة وشعب الاتحاد الروسي في إسقاط الطائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة وعلى متنها أفراد الطاقم الروسي. ودعا المجلس إلى إجراء تحقيق سريع وشامل ومحاسبة المسؤولين واتخاذ تدابير تهدف إلى تفادي وقوع هذه الحوادث المأساوية في المستقبل. وحثوا حكومة جنوب السودان على التعاون الكامل في تنفيذ ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، أعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء ازدياد الحوادث الأمنية التي يتعرض لها أفراد البعثة، بما في ذلك إصابة أحد أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة في ١٢ آذار/مارس. وأعرب بعض الأعضاء أيضا عن قلقهم إزاء رفض الحكومة إلغاء القرار الذي اتخذته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بطرد موظف لشؤون حقوق الإنسان تابع للبعثة. وأكد المجلس على أهمية مواصلة تحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان في تحقيق استقرار الحالة الداخلية في جنوب السودان.

ليبريا

في ٢٥ آذار/مارس، وفي إطار جلسة إحاطة مفتوحة، استمع المجلس من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كارين لاندغرين، إلى عرض للتقرير المرحلي الخامس والعشرين للأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2013/124). وشددت الممثلة الخاصة على الحاجة إلى المضي في التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، مع التحرك سريعاً لمعالجة ما تبقى من أشكال الظلم الاجتماعي والصراع السياسي الداخلي، وغير ذلك من الانقسامات التاريخية والحالية التي أدت إلى عقود من الحرب ولا تزال متجذرة. وأوضحت أنه يتعين، من أجل إقرار السلام الدائم، أن تتحقق العدالة لجميع الليبريين وأن يجري إشراكهم في الأمور. وقالت إن إحدى الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه تتمثل في عقد الرئيسة إلين جونسون - سيرليف لمؤتمر أطلقت فيه شرارة العمل برؤية عام ٢٠٣٠ الوطنية باعتبارها هدفاً سياسياً واقتصادياً طويل الأجل يتمثل في التوصل إلى نظام سياسي عادل وإرساء الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية. وأضافت أن ثمة إنجاز إيجابي آخر هو الإعلان في ١٢ شباط/فبراير في غبارنغا عن أول مركز للعدالة والأمن في ليبيريا بدعم من صندوق بناء السلام. واستدركت تقول إن الفساد والتوترات بين فروع الحكومة أمور لا تزال تنصدر الحياة السياسية، إلى جانب وجود مناخ من انعدام الثقة المتبادل بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في ليبيريا.

وقام السفير ستيفان تيلاندر من السويد، بصفته رئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام، بإبلاغ المجلس بنتائج زيارته الأخيرة إلى ليبيريا، التي أتاحت له التشاور مع الحكومة بشأن سبل التعجيل بخطى التقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن وإرساء سيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية، ووضع الصيغة النهائية للاستعراض الثاني لبيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا.

وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم إزاء استمرار استقرار الحالة الأمنية في ليبيريا. ورحبوا بإطلاق برنامج وطني لتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالحوار المستمر بشأن المسائل المتصلة بالإصلاح الدستوري، واللامركزية، والمصالحة الوطنية، وهي أمور من شأنها أن ترسي أساساً للسلام الدائم، وتحقيق الاستقرار في البلد على الأجل الطويل. وأثنى أعضاء المجلس على حكومة ليبيريا لما أحرز من تقدم في تحسين نظام العدالة الجنائية وكفالة سيادة القانون، ووصفوا إطلاق أول مركز للعدالة والأمن في ليبيريا، وهو ما يفسح المجال أمام زيادة فرص لجوء السكان إلى القضاء وحصولهم على الخدمات الأمنية، كخطوة إيجابية نحو توطيد

السلام. وشجع أعضاء المجلس الحكومة على إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، لا سيما ضد القصر. وشددوا أيضا على أن المسائل المتعلقة بالأراضي لا تزال تشكل مصدرا محتملا لاندلاع النزاع من جديد في ليبيريا، وشجعوا الحكومة على إنشاء آليات عملية لتسوية المنازعات من أجل معالجة منازعات محددة تتعلق بالأراضي.

آسيا

الشرق الأوسط (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك)

في ٦ آذار/مارس، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس بأن عناصر مسلحة من المعارضة السورية يطلقون على أنفسهم لواء شهداء اليرموك قاموا في وقت سابق من ذلك اليوم باحتجاز ٢١ من أفراد حفظ السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في منطقة الحد من الأسلحة.

وفي أعقاب الجلسة، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بشدة احتجاز أفراد حفظ السلام التابعين للقوة، وطالبوا بإطلاق سراحهم فورا ودون شروط. ودعا الأعضاء جميع الأطراف إلى التعاون مع القوة بنية حسنة، وأكدوا مجددا دعمهم غير المشروط للقوة.

وفي ٨ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بشأن الجهود المبذولة لضمان الإفراج بأمان عن أفراد حفظ السلام المحتجزين. وأشار إلى أن الأنشطة العديدة التي قامت بها الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المحاورة الأخرى المساندة لها قد ساعدت على إحراز بعض التقدم. فقد وعدت الجماعة المسلحة القوة بإمكان الإفراج عن الأفراد العسكريين المحتجزين التابعين للقوة في غضون ساعات قليلة. وفي الوقت نفسه، وافقت القوات المسلحة السورية على وقف إطلاق النار للسماح بأن يغادر أفراد حفظ السلام بأمان قرية جملة، وهي القرية التي يحتجزون فيها. وفي سبيل الحد من التهديدات التي يتعرض لها أفراد القوة، بدأت البعثة في إعادة تنظيم عملياتها لكفالة الوفاء بولايتها بطريقة آمنة ومأمونة.

وفي ٢٦ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عن تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2013/174). فأعرب عن تقدير الأمم المتحدة للمجلس لما يقدمه من دعم للقوة، وأشار إلى أن تقلب الحالة في منطقة عمليات القوة آخذ في التزايد

بسبب النزاع في الجمهورية العربية السورية. وشدد على أن الحالة تهدد أمن أفراد القوة وأفراد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهو ما يجعل من الصعب على القوة الاضطلاع بمهامها بحرية، كما دفع اليابان وكرواتيا إلى اتخاذ قرار بسحب الوحدات التابعة لهما. وقال إنه بسبب المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن لا تزال الأمم المتحدة تؤكد للسلطات السورية على ضرورة تيسير دخول أفراد القوة من بوابة برافو لأغراض من بينها عملية تناوب القوات المقرر إجراؤها في أيار/مايو.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للتدابير المتخذة (الحد من الدوريات، وتعزيز المواقع، وتوفير المركبات المصفحة ولوازم الحماية الشخصية) للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة مع ضمان الوفاء بالمهام المنوطة بهم. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لاستكشاف سبل بديلة تكفل تأمين تناوب القوات وخطوط الإمدادات. واتفق أعضاء المجلس على أن أي نشاط عسكري يقوم به في المنطقة الفاصلة أي طرف فاعل يشكل خطرا على وقف إطلاق النار القائم منذ أمد طويل وعلى السكان المدنيين المحليين وموظفي الأمم المتحدة. وأكد بعض أعضاء المجلس على الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، وعلى ضرورة إيجاد تسوية شاملة لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ورحب بعض الأعضاء بالممارسة المتمثلة في عقد جلسات غير رسمية، في إطار القرار ١٣٥٣ (٢٠١١)، مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، من قبيل الجلسة التي عقدت في ٢٢ آذار/مارس.

وفي ٢٧ آذار/مارس، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا أعربوا فيه عن بالغ القلق إزاء جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وفي هذا الصدد، أعرب الأعضاء عن بالغ القلق إزاء وجود القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية داخل المنطقة الفاصلة. وعلاوة على ذلك، أعرب الأعضاء عن القلق العميق إزاء وجود أعضاء المعارضة المسلحين في تلك المنطقة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء الخطر الذي تشكله جميع الأنشطة العسكرية التي تقوم بها في المنطقة الفاصلة أي جهة فاعلة بالنسبة لوقف إطلاق النار القائم منذ أمد طويل وبالنسبة للسكان المحليين. ودعوا جميع الأطراف، بما في ذلك العناصر المسلحة التابعة للمعارضة السورية، إلى احترام حرية تنقل القوة وسلامة موظفيها، مع الإشارة إلى أن المسؤولية الرئيسية عن السلامة والأمن على جانب بوابة برافو تقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى كفالة سلامة وأمن أنشطة تناوب أفراد القوة، وذلك بسبل من بينها النظر في استخدام منفذ بديل للدخول والخروج بصفة مؤقتة، حسب الاقتضاء.

الشرق الأوسط (لبنان)

في ١٤ آذار/مارس، قام المنسق الخاص للأمين العام لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، ومديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، إيزومي ناكاميتسو، بتقديم إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وذكر أن الحالة على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات القوة ظلت هادئة، مما يشكل إنجازاً هاماً، ولكنهما أعربا عن القلق البالغ إزاء انتهاك الطائرات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية. وأشارا أيضاً إلى الزيادة المقلقة في التوترات القائمة داخل لبنان نفسه، فضلاً عن الأثر السلبي للأزمة السورية على الاستقرار في لبنان، بما في ذلك عمليات القصف عبر الحدود انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية. وأثنى المنسق الخاص على حكومة لبنان للإبقاء على حدودها مفتوحة أمام اللاجئين من الجمهورية العربية السورية وحث المجتمع الدولي على أن يقدم مزيداً من المساعدة إلى لبنان في هذا الصدد.

وقد تجلّت الآراء التي تم تبادلها بين أعضاء المجلس في بيان صحفي صدر عقب الجلسة. وشدد أعضاء المجلس على قلقهم البالغ إزاء تكرار حوادث إطلاق النار عبر الحدود التي تحدث وفيات وإصابات في صفوف السكان اللبنانيين، فضلاً عن الغارات وعمليات الاختطاف والاتجار بالأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية، وغير ذلك من انتهاكات الحدود. وأكد أعضاء المجلس أهمية الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية وسلطة الدولة اللبنانية، وفقاً لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن. وأعربوا عن القلق العميق إزاء أثر الأزمة السورية على استقرار لبنان. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف اللبنانية سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، اتساقاً مع ما التزم به في إعلان بعبداء. وأثنى أعضاء المجلس على الجهود السخية التي يبذلها لبنان فيما يتعلق باستضافة اللاجئين من الجمهورية العربية السورية ومساعدتهم، ودعوا المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتعهدات التي صدرت بشأن تقديم المعونة الإنسانية في مؤتمر الكويت الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وفي ٢٥ آذار/مارس، وأثناء الإحاطة الإعلامية المفتوحة للمجلس، شدد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، روبرت سييري، على أن استقرار لبنان يتطلب من جميع الأطراف اللبنانية أن تحترم سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، اتساقاً مع ما التزمت به في إعلان بعبداء، وأن تستمر في الوقوف صفاً واحداً خلف الرئيس ميشال سليمان. وأشار روبرت سييري إلى البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في ١٤ آذار/مارس الذي شدد فيه على أن من المهم لاستمرار الاستقرار في لبنان أن تقطع

جميع الأطراف خطوات سريعة نحو كفالة إجراء انتخابات برلمانية على أساس توافقي ضمن الإطار القانوني والدستوري. وأشار إلى أن البيان الصحفي أقر على نحو واضح بمشاشة الحالة في لبنان، وأعرب عن بالغ القلق إزاء أثر الأزمة السورية على الاستقرار في البلد، وأشار إلى تقارير تفيد بوقوع حوادث تتعلق بقصف الأراضي اللبنانية انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية.

وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أكد أعضاء المجلس على التزامهم بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية وبسلطة الدولة اللبنانية، مشددين على ضرورة تقيد جميع الأطراف بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، وأعربوا عن دعمهم لروح القيادة التي يديها الرئيس سليمان في تشكيل حكومة جديدة.

أفغانستان

في ١٩ آذار/مارس، قام الأمين العام، في أثناء المناقشة، بعرض تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2013/133)، وقال إنه يرى أن المسألة المسيطرة على المناخ السياسي لأفغانستان هي انتخابات عام ٢٠١٤، وأن وجود مشاركة واسعة النطاق وعملية ذات مصداقية أمر أساسي لبلوغ الهدف المتمثل في انتقال زمام القيادة بصورة تلقى القبول على نطاق واسع. وشدد أيضاً على أن الأمم المتحدة تتدبر دورها المستقبلي في أفغانستان وتستعد للتحديات المقبلة، وعلى وجوب أن تستمر المنظمة في بذل المساعي الحميدة، بما في ذلك تقديم الدعم للانتخابات المقبلة. وأضاف الأمين العام أنه ينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تواصل العمل من أجل تحقيق المصالحة والتعاون الإقليمي، وأن تقف بجانب حقوق الإنسان، وأن تدفع عجلة التنمية، تدعماً للجهود التي تبذلها أفغانستان في هذه المجالات، وتعزيزاً للعمليات والمؤسسات السياسية الأفغانية. وأعرب عن قلق خاص إزاء الارتفاع الحاد في زراعة الخشخاش، على النحو المبين في تقييم مخاطر الأفيون، والزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين، ولا سيما بين النساء والفتيات في عام ٢٠١٢. وأكد الأمين العام أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ينبغي، في إطار الوفاء بولايتها، أن تحافظ على قدرتها على التواصل عبر البلد وعلى الوفاء بالمطالب العديدة التي تواجهها خلال هذه الفترة الحاسمة. وقال إنه، على الرغم من التخفيضات الكبيرة التي أجريت على ميزانية البعثة لعام ٢٠١٣، لا يتوقع أن يطرأ عليها تخفيضات إضافية في عام ٢٠١٤.

وقال الممثل الدائم لأفغانستان إن السيادة الوطنية تعني بالنسبة للشعب الأفغاني تحمل المسؤولية الكاملة عن تقرير مصيره. وكرر الإعراب عن التزام حكومة أفغانستان بإجراء

انتخابات عادلة وديمقراطية وشفافة. وأكدت مجددا الدول الأعضاء في المجلس، وكذلك الدول غير الأعضاء المشاركة في المناقشة، التزامها القاطع بالعملية الانتقالية السلمية في البلد. وأكدت بصفة خاصة أن إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية في أفغانستان في عام ٢٠١٤ من شأنه أن يسهم في المصالحة الوطنية. وشدد أعضاء المجلس على أن جميع الأطراف المعنية في عملية المصالحة يجب أن تبتذ العنف، ويجب ألا تعقد أي صلات مع المنظمات الإرهابية الدولية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، كما يجب أن تحترم الدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، وأن تكون على استعداد للاشتراك في بناء السلام في أفغانستان. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدد ضحايا النزاع الداخلي، لا سيما بين النساء والأطفال في الفترة المفضية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ في أفغانستان وتولي السلطات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الحالة الأمنية في البلد. ودعوا البلدان المجاورة وجميع البلدان المهتمة إلى الاضطلاع بدور بناء في أفغانستان. وذكر أن من بين المشاكل الرئيسية التي تقوض من تقدم أفغانستان الاتجار بالمخدرات والسلائف وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود. وكان من المسلم به أيضا أن الأمم المتحدة عليها، ولا سيما من خلال البعثة، أن تؤدي دورا في الأعمال التحضيرية للمرحلة البارزة التي ستشهدا أفغانستان في عام ٢٠١٤ وما بعده.

واتخذ المجلس القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة سنة أخرى حتى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤.

العراق

في ٢١ آذار/مارس، قام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مارتن كوبرلر، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الوضع في العراق. فألقى الضوء على التحديات التي يواجهها البلد، بما في ذلك التقلبات التي تشهدها الشوارع مع استمرار المظاهرات في المحافظات الغربية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والعلاقات المتوترة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وأعرب عن القلق بشأن قرار تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في محافظتي نينوى والأنبار. ولفت الممثل الخاص الانتباه إلى الجهود التي تبذلها البعثة من أجل دفع عجلة الحوار السياسي والمصالحة الوطنية من خلال مساعيها الحميدة، وأشار إلى التقدم المحرز نحو تطبيع العلاقات بين العراق والكويت. وأدلى أيضا الممثل الدائم للعراق بكلمة أمام المجلس.

وفي إطار المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للدور الذي تقوم به البعثة ورحبوا بالخطوات التي اتخذها كل من العراق

والكويت لتطبيع علاقاتهما وأكدوا أهمية أن يفي العراق بالتزاماته المتبقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الأمن لا يزال مصدراً كبيراً للقلق في ظل تفاقم الوضع الاجتماعي - الاقتصادي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي.

الشرق الأوسط

في ٢٥ آذار/مارس، قام منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، روبرت سيري، بتقديم إحاطة إلى المجلس في إطار جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الوضع في الشرق الأوسط. وأعرب عن تفاؤل حذر بشأن التطورات الأخيرة في المسار الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك التطورات التي حدثت في ضوء زيارة رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، للمنطقة واجتماعاته مع قادة الجانبين والالتزامات التي أكدوها مجدداً تجاه حل الدولتين، بالرغم من اختلافهم على شروط ذلك الحل، وعلى سبيل التقدم في هذا الاتجاه. وركز أيضاً على الاتفاق الإسرائيلي التركي المتعلق باستعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، وأشار إلى عدم إعلان إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة وإلى انخفاض عدد الغارات التي تشنها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية وعدد عمليات هدم المباني الفلسطينية. واستدرك قائلاً إن مستوى العنف من جانب المستوطنين لا يزال مرتفعاً، وأعرب عن قلقه إزاء التراجع الحاد في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة في ظل الصواريخ التي يتم إطلاقها من جديد داخل إسرائيل والقيود التي تم فرضها مرة أخرى على حدود الصيد وعلى حركة الفلسطينيين من وإلى غزة، إضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كيريم شالوم.

وعلى الرغم من ذلك، اقترح المنسق الخاص أن يجري تطوير هذه البداية الجديدة بحيث تتحول إلى مبادرة سياسية جادة وجوهرية تفضي إلى مفاوضات مجدية، ودعا الطرفين إلى إظهار إرادتهما السياسية وعزمهما على إحراز التقدم، ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى العمل بشكل منسق من خلال إعادة تنشيط اللجنة الرباعية بحيث تتواصل بشكل أوسع مع الشركاء العرب والإقليميين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

وفي إطار المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، شارك أعضاء المجلس المنسق الخاص تفاؤله الحذر وأكدوا على ضرورة بدء الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني دون تأخير. وأعرب الأعضاء عن أملهم في أن تنخرط الولايات المتحدة من جديد في السعي إلى تحقيق نتائج إيجابية. وحذروا من اتخاذ الطرفين لتدابير أحادية، خاصة فيما يتعلق بأنشطة إسرائيل الاستيطانية، وأدانوا عملية إطلاق صاروخ مؤخر من غزة إلى داخل إسرائيل. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، ورحب الكثير

من الأعضاء في هذا الصدد بقرار حكومة إسرائيل الخاص بتحويل عائدات الضرائب الفلسطينية في حينها دون انقطاع.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

تطرق المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، في الإحاطة التي قدمها في ٢٥ آذار/مارس، إلى استمرار تفاقم الوضع في الجمهورية العربية السورية، مؤكداً أنه حتى الآن لم تؤد أي من البوادر الضعيفة التي صدرت من الطرفين إلى أي نتيجة ملموسة. وأشار إلى العواقب الإنسانية الوخيمة الناتجة عن النزاع وإلى قرار الأمين العام بإجراء تحقيق بشأن الاستخدام المزعوم لأسلحة كيميائية في البلد. وذكر أن الأمين العام يرى أن جميع الإدعاءات يجب أن ينظر إليها بجدية. وفي أثناء المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته في أعقاب ذلك، دعا أعضاء المجلس إلى إيجاد حل سياسي سريع للنزاع السوري. وأبدوا دعمهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، الأخضر الإبراهيمي، وأكدوا من جديد دعمهم لحل النزاع عن طريق التفاوض استناداً إلى بيان جنيف. وأثنى بعض أعضاء المجلس على قرار منح مقعد الجمهورية العربية السورية في الجامعة العربية إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في حين انتقد آخرون هذه الخطوة قائلين إنها سوف تؤدي بنتائج عكسية. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن التقارير التي تفيد باستخدام أسلحة كيميائية في منطقة خان العسل ودعوا الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل وفوري عن الأمر من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. وذكر أعضاء آخرون أنه يجب التقصي عن أية إدعاءات تتسم بالمصادقية بشأن استخدام أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية، مشيرين في هذا السياق إلى تقارير أخرى تفيد باستخدام أسلحة كيميائية في حمص ودمشق يجب أيضاً أن يتحرى فريق الأمين العام أمرها فوراً من أجل تقديم الجناة للعدالة.

أوروبا

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٢٢ آذار/مارس، قام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فريد ظريف، بإبلاغ المجلس بأنه، منذ آخر إحاطة قدمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، طرأت بعض التطورات الإيجابية الهامة، التي يرجع الفضل فيها إلى مشاركة بلغراد وبريشينا مباشرة في الحوار السياسي الرفيع المستوى الذي يتولى الاتحاد

الأوروبي تيسيره. وقال إن الحوار السياسي يمر بمرحلة حرجية، وشجع المجلس على أن يستعرض الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، وأن يدعم المحاولات التي يبذلها الجانبان للتوصل إلى اتفاقات تتعلق بأمور منها على وجه الخصوص القضايا الشائكة الخاصة بالوضع في شمال كوسوفو. وذكر أن هناك تحديات كبيرة ما زالت قائمة على أرض الواقع، وأشار إلى وقوع حوادث أمنية سلبية وإلى تصلب مواقف مختلف الأطراف، بالإضافة إلى تصاعد التوتر في شمال كوسوفو وظهور موجة من الأعمال التخريبية الموجهة ضد المواقع الأثرية والكسبية وهدم أحد النصب التذكارية للحرب العالمية الثانية. وأعرب عن ارتياحه للتصريحات السريعة والقاطعة التي صدرت عن شرطة كوسوفو بشأن الأعمال التخريبية، وارتياحه كذلك للإجراءات الصائبة الجديرة بالثناء التي اتخذتها سلطات كوسوفو، ومن جعلتها تخصيص جزء من الأموال العامة لإعادة بناء المقابر والنصب التذكارية. وأشار إلى أن ممثلي المجتمع الدولي قد أدانوا بالإجماع مثل هذه الأعمال الغاشمة، وقاموا، بالتعاون مع أعضاء البعثة، بدور هام في تشجيع السلطات السياسية المركزية والمحلية على أن تبادر باتخاذ مزيد من الإجراءات العامة الاستباقية للتعامل مع الأوضاع. وذكر الممثل الخاص أيضا أن عددا كبيرا للغاية من الجرائم الخطيرة التي ترتكب في شمال كوسوفو، بالإضافة إلى الجرائم التي تضر بالطوائف الموجودة في بقية أنحاء كوسوفو، لم يحل بعد ولا يزال موضع قلق بالغ للغاية. وشدد على أن انقطاع اعتمادات الميزانية المخصصة للمكتب الإداري للبعثة في متروفيتشا قد قوض عمل أكفأ القنوات في معالجة المشاكل القائمة في شمال البلد عن طريق الإجماع. واختتم كلامه قائلا إنه، في سبيل الاستفادة إلى أقصى درجة من إمكانات الحوارات السياسية الحيوية، لا بد من العمل الدؤوب والمتواصل والمتماسك على أرض الواقع، سواء من جانب الكيانات الدولية المكلفة بمهام في الميدان أو من جانب القادة المحليين.

وقد استمع المجلس أيضا إلى رئيس وزراء صربيا، إيفيكا داسيتش، ورئيس وزراء كوسوفو، هاشم تقي، اللذين أكدوا التزامهما بالحوار السياسي الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي تم إحرازه في إطار سبع جولات من الحوار، وأعربوا عن مساندتهم له. كذلك أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء الحالة الأمنية الهشة التي تلت موجة من أعمال التخريب عمّت كوسوفو في منتصف كانون الثاني/يناير، وتم خلالها تخريب وتدمير حوالي ٢٠٠ من شواهد القبور في عدة مقابر صربية أرثوذكسية. وذكر بعض أعضاء المجلس أن تلك الحوادث جاءت كرد على إزالة حكومة صربيا لنصب تذكاري في جنوب صربيا. وأعرب أيضا بعض الأعضاء عن انزعاجهم لهدم أحد النصب التذكارية للحرب العالمية الثانية، ولانعدام التقدم فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا. وأكد

أعضاء المجلس مجددا على دعمهم لإجراء تحقيقات في حوادث الاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. ودعا الأعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أمريكا اللاتينية

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

في ٦ آذار/مارس، التزم أعضاء المجلس الصمت دقيقة حدادا على الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو رافاييل تشافيز فرياس.

هايتي

في ٢٠ آذار/مارس، قام الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة والرئيس المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نايجيل فيشر، بعرض تقرير الأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2013/139). وأكد على أن إجراء انتخابات لها مصداقيتها في البلد في عام ٢٠١٣ أمر أساسي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي والاستجابة إلى مطالب السكان الملحة، مثل التوظيف والتنمية الاجتماعية. وقال إن البعثة قامت، بهدف التغلب على هذه التحديات وغيرها من التحديات التي تواجهها هايتي، بوضع خطة للتدعيم تنص على أهداف أساسية ينبغي بلوغها خلال السنوات الثلاث المقبلة، منها على وجه الخصوص تعزيز الأمن وإرساء سيادة القانون وإدارة الانتخابات وتحديث المؤسسات. وأضاف أن الخطة تنص تحديدا على أربع مهام جوهرية، هي: تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز اللجنة الانتخابية الدائمة بعد إنشائها، وتوطيد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ودعم الإصلاحات الرئيسة المتعلقة بالحكم على الصعيدين الوطني والمحلي. وأوضح أن الخطة تتوخى أيضا تخفيض قوام البعثة النظامي. وشدد أعضاء البعثة في المناقشة التي تلت ذلك على ضرورة إنشاء مجلس انتخابي بهدف إجراء انتخابات تشريعية وبلدية ومحلية حرة ونزيهة في أسرع وقت ممكن. وأشاروا ضمن الأولويات الأخرى إلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية والمؤسسات القضائية الوطنية. وأكدوا أيضا على أن استمرار الاستقرار في هايتي رهين بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وأعرب عن دعم واسع النطاق للجهود المبذولة للقضاء على وباء الكوليرا. ورحب أعضاء المجلس عموما بخطة التدعيم وأكدوا أنها تستلزم المزيد من النظر، كما اعترفوا بأن الوضع الأمني المستقر نسبيا من المرجح أن يسمح لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بأن تخفض حجمها تدريجيا دون زعزعة الاستقرار.

مسائل مواضيعية وعامة

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٥ آذار/مارس، قدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، مشروع قرار (S/2013/136)، في أعقاب التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير.

وفي ٧ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، الذي أدان فيه بأقوى العبارات التجربة النووية الثالثة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير، ويعيد تأكيد قرار المجلس الذي ينص على ضرورة تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن كل الأسلحة النووية والبرامج النووية الموجودة بالإضافة إلى برامج القذائف التسيارية، بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، ويزيد من تشديد الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد المجلس أيضا في القرار أنه سيبقي تصرفات البلد قيد الاستعراض المستمر، وأعرب عن عزمه على اتخاذ تدابير مهمة أخرى في حال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعملية إطلاق أو تجربة نووية أخرى.

عدم انتشار الأسلحة/جمهورية إيران الإسلامية

في ٦ آذار/مارس، عقد أعضاء المجلس جلسة عامة للاستماع إلى إحاطة مفتوحة قدمها الممثل الدائم لأستراليا، فرانسيس غاري كوينلان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، عن عمل اللجنة في الفترة من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وأبلغ الممثل الدائم المجلس بأن اللجنة عقدت جلسة واحدة ناقشت في خلالها أمورا من بينها بعض تقارير الحوادث، وأنها أقرت مذكرتين للمساعدة على التنفيذ (عن الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من عتاد وعن التدابير المالية وتدابير الأعمال التجارية). وحددت اللجنة كيانين (هما شركة ياس إير وشركة ساد للتصدير والاستيراد) للإدراج على القائمة. واستكملت جميع قوائم الأصناف المتعلقة بالمواد النووية والقذائف التسيارية، وأجرت أعمالاً إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض. وقال إن اللجنة قد تلقت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من الرسائل المتعلقة بتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها اللجنة في الاضطلاع بولايتها، وجددوا تأييدهم القوي للعمل الذي تؤديه هذه الهيئة. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء استمرار جمهورية إيران الإسلامية في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة

الذرية، وإزاء انتهاكاتها للجزاءات، سواء كانت تلك الانتهاكات واضحة أو محتملة. وأكد أعضاء آخرون أن أية استنتاجات بشأن الانتهاكات يجب أن تستند إلى أدلة موثوق بها. وأكد أعضاء المجلس مجددا تأييدهم للمفاوضات في إطار مجموعة خمسة زائد واحد، وشددوا على ضرورة السعي لإيجاد حل شامل وطويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والمفاوضات.
